

خارج الفقہ

۱۲

۱۷-۷-۹۰ کتاب الحجّ

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

- ٤- حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل رضى الله عنه قال حدثنا على بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن الريان بن الصلت عن على بن موسى الرضا عن أبيه عن آباءه عن أمير المؤمنين ع قال قال رسول الله ص قال الله جل جلاله ما آمن بي من فسر برأيه كلامي و ما عرفني من شبهني بخلقى و ما على دينى من استعمل القياس فى دينى

- ثالثها- الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته و تخلية السرب و سلامته و سعة الوقت و كفايته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٩ لا تكفي القدرة العقلية في وجوبه، بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية، وهي الزاد والراحلة* و سائر ما يعتبر فيها، و مع فقدانها لا يجب و لا يكفي عن حجة الإسلام، من غير فرق بين القادر عليه بالمشي مع الاكتساب بين الطريق** و غيره، كان ذلك مخالفاً لزيه و شرفه أم لا، و من غير فرق بين القريب و البعيد.

● * لمن يحتاج إليهما.

- ** الأقوى أنه مستطيع لو لم يكن المشي أو الإكتساب في الطريق مخالفاً لزيه و لا موجبا لمشقته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٠ لا يشترط وجود الزاد و الراحلة عنده عينا ، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلها من المال، نقدا كان أو غيره من العروض

الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١١ المراد من الزاد و الراحلة ما هو المحتاج إليه في السفر بحسب حاله قوة و ضعفا و شرفا و ضعة*، و لا يكفي ما هو دون ذلك، و كل ذلك موكول إلى العرف، و لو تكلف بالحج مع عدم ذلك لا يكفي عن حجة الإسلام، كما أنه لو كان كسوبا قادرا على تحصيلهما في الطريق لا يجب و لا يكفي عنها**.

● إذا كانت مخالفة الشرف موجبة للخرج أو الذل.

● ** بل أنه مستطيع لو لم يكن تحصيلهما في الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٢ لا يعتبر الاستطاعة من بلده و وطنه، فلو استطاع العراقي أو الايراني و هو في الشام أو الحجاز و جب و إن لم يستطع من وطنه، بل لو مشى إلى قبل الميقات متسكعا أو لحاجة و كان هناك جامعا لشرائط الحج و جب، و يكفي عن حجة الإسلام، بل لو أحرم متسكعا فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر يمكن القول بوجوبه* و إن لا يخلو من إشكال.
- *بل لو لم يكن عنده ميقات آخر، بل لو أدرك أحد الوقوفين كان حجه حجة الإسلام من دون حاجة إلى تجديد الإحرام.

الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١٣ لو وجد مركب كسيارة أو طائرة و لم يوجد شريك للركوب فان لم يتمكن من أجرته لم يجب عليه، و إلا و جب إلا أن يكون حرجيا عليه، و كذا الحال في غلاء الأسعار في تلك السنة، أو عدم وجود الزاد و الراحلة إلا بالزيادة عن ثمن المثل، أو توقف السير على بيع أملاكه بأقل منه*.

● * فيجب عليه تحصيل الزاد و الراحلة و لو بالزيادة عن ثمن المثل أو ببيع أملاكه بأقل من ثمن المثل إلا أن يكون حرجا أو ضررا معتد به.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٥ يعتبر في وجوبه وجدان نفقة الذهاب و الإياب زائدا عما يحتاج إليه في ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللائقة بحاله، و لا ثياب تجمله، و لا أثاث بيته، و لا آلات صناعته، و لا فرس ركوبه أو سيارة ركوبه، و لا سائر ما يحتاج إليه بحسب حاله و زيّه و شرفه، بل و لا كتبه العلمية المحتاج إليها في تحصيل العلم، سواء كانت من العلوم الدينية أو من العلوم المباحة المحتاج إليها في معاشه و غيره، و لا يعتبر في شيء منها الحاجة الفعلية*،...
- *لأن التكليف ببيعهم حرج أو ضرر أو موجب للذل، بل في صدق الإستطاعة عليه نظر، بل منع.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو فرض وجود المذكورات أو شيء منها بيده من غير طريق الملك كالوقف و نحوه و جب بيعها للحج بشرط كون ذلك غير مناف لشأنه و لم يكن المذكورات في معرض الزوال.

الاستطاعة الشرعية

• مسألة ١٦ لو لم يكن المذكورات زائدة على شأنه عينا لا قيمة يجب تبديلها* و صرف قيمتها في مئونة الحج أو تميمها بشرط عدم كونه حرجا و نقصا و مهانة عليه و كانت الزيادة بمقدار المئونة أو متممة لها و لو كانت قليلة.

• * هذا إذا صدق عليه عنوان المستطيع و فيه تأمل و لعل ما عن الكركي من عدم وجوب الاستبدال إذا كانت لائقة بحاله ناظر إلى ذلك.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٧ لو لم يكن عنده من أعيان ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه و تكسبه و كان عنده من النقود و نحوها ما يمكن شراؤها يجوز صرفها في ذلك، من غير فرق بين كون النقد عنده ابتداءً أو بالبيع بقصد التبديل أو لا بقصده، بل لو صرفها في الحج ففي كفاية حجه عن حجة الإسلام إشكال بل منع، و لو كان عنده ما يكفي للحج و نازعته نفسه للنكاح جاز صرفه فيه بشرط كونه ضروريا بالنسبة إليه إما لكون تركه مشقة عليه أو موجبا لضرر أو موجبا للخوف في وقوع الحرام، أو كان تركه نقصا و مهانة عليه، و لو كانت عنده زوجة و لا يحتاج إليها و أمكنه طلاقها و صرف نفقتها في الحج لا يجب و لا يستطيع.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٨ لو لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو تتميمها يجب اقتضاؤه إن كان حالا و لو بالرجوع إلى حاكم الجور مع فقد حاكم الشرع أو عدم بسط يده*، نعم لو كان الاقتضاء حرجيا** أو المديون معسرا لم يجب، و كذا لو لم يمكن إثبات الدين...
- *في جواز الرجوع إلى حاكم الجور نظر، بل منع فلا يكون مستطيعا إذا توقف اقتضاء الدين على الرجوع إليه.
- **أو ضرريا أو موجبا لو هنه.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان مؤجلا و المديون باذلا * يجب أخذه و صرفه فيه، و لا يجب في هذه الصورة مطالبته و إن علم بأدائه لو طالبه...

• * من دون مطالبة.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان غير مستطيع و أمكنه الاقتراض للحج و الأداء بعده بسهولة لم يجب و لا يكفي عن حجة الإسلام*، ...

- *بل يكفي على الأقوى.

الاستطاعة الشرعية

- و كذا لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلا أو مال حاضر كذلك أو دين مؤجل لا يبذله المديون قبل أجله لا يجب الاستقراض و الصرف في الحج، بل كفايته على فرضه عن حجة الإسلام مشكل بل ممنوع*.

- *بل لا اشكال و لا منع فيه لأنه بعد الإستقراض مستطيع.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين فان كان مؤجلا و كان مطمئنا بتمكّنه من أدائه زمان حلوله مع صرف ما عنده و جب، بل لا يبعد وجوبه مع التعجيل و رضا دائته بالتأخير مع الوثوق بإمكان الأداء عند المطالبة، و في غير هاتين الصورتين لا يجب، و لا فرق في الدين بين حصوله قبل الاستطاعة* أو بعدها بأن تلف مال الغير على وجه الضمان عنده بعدها، و إن كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده ما يكفيه للحج لولاها فجالهما حال الدين مع المطالبة، فلا يكون مستطيعا، و الدين المؤجل بأجل طويل جدا كخمسين سنة و ما هو مبنى على المسامحة و عدم الأخذ رأسا و ما هو مبنى على الإبراء مع الاطمئنان بذلك لم يمنع عن الاستطاعة.
- *أى لا فرق في الدين بين حصوله قبل كون ما يكفيه للحج عنده أو بعده و إلا لو حصل الدين لا يحصل الاستطاعة في غير هاتين الصورتين.

الشك في الاستطاعة

- مسألة ٢٠ لو شك في أن ماله وصل إلى حد الاستطاعة أو علم مقداره و شك في مقدار مصرف الحج و أنه يكفيه يجب عليه الفحص على الأحوط.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢١ لو كان ما بيده بمقدار الحج و له مال لو كان باقيا يكفيه في رواج أمره بعد العود و شك في بقاءه فالظاهر وجوب الحج كان المال حاضرا عنده أو غائبا.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٢ لو كان عنده ما يكفيه للحج فان لم يتمكن من المسير لأجل عدم الصحة في البدن أو عدم تخلية السرب فالأقوى جواز التصرف فيه بما يخرج به عن الاستطاعة، وإن كان لأجل عدم تهيئة الأسباب أو فقدان الرفقة فلا يجوز مع احتمال الحصول فضلا عن العلم به، وكذا لا يجوز التصرف قبل مجيء وقت الحج، فلو تصرف استقر عليه لو فرض رفع العذر فيما بعد في الفرض الأول وبقاء الشرائط في الثاني، والظاهر جواز التصرف لو لم يتمكن في هذا العام*، وإن علم بتمكّنه في العام القابل فلا تجب إبقاء المال إلى السنين القابلة.
- *الأقوى عدم الفرق بين الموردين فيجب في هذا الفرض أيضاً إبقاء المال إلى العام الذي يتمكن فيه من المسير ولا يجوز له تفويته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٣ إن كان له مال غائب بقدر الاستطاعة وحده أو مع غيره و تمكن من التصرف فيه و لو بالتوكيل يكون مستطيعا و إلا فلا، فلو تلف في الصورة الأولى بعد مضي الموسم* أو كان التلف بتقصير منه و لو قبل أوان خروج الرفقة استقر عليه الحج على الأقوى، و كذا الحال لو مات مورثه و هو في بلد آخر.

- *و عدم اتيانه للحج مع إمكانه له.

الجهل بالاستطاعة

- مسألة ٢٤ لو وصل ماله بقدر الاستطاعة و كان جاهلا به* أو غافلا** عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد تلفه بتقصير منه و لو قبل أو ان خروج الرفقة أو تلف و لو بلا تقصير منه بعد مضي الموسم استقر عليه مع حصول سائر الشرائط حال وجوده.
- جهلا بسيطا و إلا فالجهل المركب يمنع عن تعلق الخطاب به فلا يجب الحج حتى يستقر عليه.
- غفلة عن تقصير و إلا فالغفلة عن قصور يرفع الوجوب حقيقة فلا يجب الحج حتى يستقر عليه.

الحج الندي باعقاد عدم الاستطاعة

- مسألة ٢٥ لو اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا فإن أمكن فيه الاشتباه في التطبيق صح وأجزأ عن حجة الإسلام لكن حصوله مع العلم و الالتفات بالحكم و الموضوع مشكل*، و إن قصد الأمر الندي على وجه التقييد لم يجز عنه، و في صحة حجه تأمل، و كذا لو علم باستطاعته ثم غفل عنها، و لو تخيل عدم فوريته فقصد الندب لا يجزى، و في صحته تأمل.

- *بل لا اشكال فيه.

الحج والملك المتزلزل

- مسألة ٢٦ لا يكفي في وجوب الحج الملك المتزلزل * كما لو صالحه شخص بشرط الخيار إلى مدة معينة** إلا إذا كان واثقا بعدم فسخه، لكن لو فرض فسخه يكشف عن عدم استطاعته***.
- * نعم، لو حصل الملك المتزلزل يستحب له الحج.
- ** أما لو وهبه و أقبضه إذا لم يكن رحماً يجب الحج حيث إن له التصرف في الموهوب فتلزم الهبة.
- *** كما أنه لو لم يفسخ يكشف عن استطاعته فيجب عليه الحج في أول أزمنة الإمكان لو كان المال باقياً.

تلف مؤونة العود بعد تمام الأعمال

- مسألة ٢٧ لو تلفت بعد تمام الأعمال مؤونة عوده إلى وطنه أو تلف ما به الكفاية من ماله في وطنه بناء على اعتبار الرجوع إلى الكفاية في الاستطاعة لا يجزيه عن حجة الإسلام* فضلا عما لو تلف قبل تمامها سيما إذا لم يكن له مؤونة الإتمام .
- *الأقوى إجزائه عن حجة الإسلام و كذا لو تلف قبل تمامها. نعم، لو تلف قبل تمام الأعمال مؤونة الإتمام لا يجزى عن حجة الإسلام على الأحوط.

الاستطاعة بالإباحة اللازمة

- مسألة ٢٨ لو حصلت الاستطاعة بالإباحة اللازمة وجب الحج* ، و لو أوصى له بما يكفيه له فلا يجب عليه** بمجرد موت الموصى، كما لا يجب عليه القبول .
- * بل الظاهر كفاية الإباحة غير اللازمة أيضاً مع الاطمئنان بعدم رجوع المالك عنها.
- ** بل الظاهر وجوبه كما يجب عليه القبول.

النذر المضاد للحج

- مسألة ٢٩ لو نذر قبل حصول الاستطاعة زيارة أبي عبد الله الحسين عليه السلام مثلاً في كل عرفة فاستطاع يجب عليه الحج بلا إشكال، وكذا الحال لو نذر أو عاهد مثلاً بما يضاد الحج، ولو زاحم الحج واجب أو استلزمه فعل حرام يلاحظ الأهم عند الشارع الأقدس .

الحج البدلی

- مسألة ٣٠ لو لم يكن له زاد و راحلة و لكن قيل له: «حج و على نفقتك و نفقة عيالك» أو قال: «حج بهذا المال» و كان كافيا لذهابه و إيباه و لعياله و جب عليه*، من غير فرق بين تمليكه للحج أو إباحته له، و لا بين بذل العين أو الثمن، و لا بين وجوب البذل و عدمه، و لا بين كون البازل واحدا أو متعددا،

- * القبول و الحج لأنه مستطيع.

الحج البدلي

- نعم يعتبر الوثوق بعدم رجوع الباذل***، و لو كان عنده بعض النفقة فبذل له البقية وجب أيضا، و لو لم يبذل تمام النفقة أو نفقة عياله لم يجب، و لا يمنع الدين من وجوبه، و لو كان حالا و الدائن مطالبا و هو متمكن من أدائه لو لم يحج ففي كونه مانعا وجهان***، و لا يشترط الرجوع إلى الكفاية فيه، نعم يعتبر أن لا يكون الحج موجبا لاختلال أمور معاشه فيما يأتي لأجل غيبته****.
- *** لعدم صدق الاستطاعة عرفا من دون ذلك.
- *** للتزاحم بين أداء الدين و الحج فيقدم الأول لكونه من حق الناس.
- **** و هو معنى الرجوع إلى كفاية كما سيأتي.

الهبة والاستطاعة

- مسألة ٣١ لو وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج وجب عليه القبول على الأقوى ، و كذا لو وهبه و خيرّه بين أن يحج أو لا، و أما لو لم يذكر الحج بوجه فالظاهر عدم وجوبه*، و لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك فبذل المتصدى الشرعى وجب، و كذا لو أوصى له بما يكفيه بشرط أن يحج فيجب بعد موته، و لو أعطاه خمسا أو زكاة و شرط عليه الحج لغا الشرط و لم يجب**، نعم لو أعطاه من سهم سبيل الله ليحج لا يجوز صرفه في غيره، و لكن لا يجب عليه القبول***، و لا يكون من الاستطاعة المالية و لا البذلية، و لو استطاع بعد ذلك وجب عليه الحج .
- *بل الأقوى وجوبه لو حصلت الإستطاعة بهذه الهبة.
- **إلا أن يستطيع به للحج.
- ***بل وجب لأنه من الإستطاعة البذلية الا أن يكون في قبوله عسر أو حرج أو ذل فلا يجب و هذا جار في كل فروض هذه المسألة و المسألة السابقة.

رجوع الباذل

● مسألة ٣٢ يجوز* للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام و كذا بعده على الأقوى ، و لو وهبه للحج فقبل فالظاهر جريان حكم سائر الهبات عليه***، و لو رجع عنه في أثناء الطريق فلا يبعد أن يجب عليه نفقة عوده، و لو رجع بعد الإحرام فلا يبعد وجوب بذل نفقة إتمام الحج عليه .

● *تكليفا

● *** في جواز الرجوع قبل الإقباض، و عدمه بعده إذا كانت لذى رحم، أو بعد تصرف الموهوب له

ثمن الهدى على الباذل

- مسألة ٣٣ الظاهر أن ثمن الهدى على الباذل * ، و أما الكفارات فليست على الباذل ** و إن أتى بموجبها اضطرارا أو جهلا أو نسيانا، بل على نفسه.
- * بمعنى أن البذل الذي يجب معه الحج هو البذل الذي يشمل ثمن الهدى أو بمعنى أن الباذل إذا نذر البذل يجب عليه بذل ثمن الهدى.
- ** لو أتى بموجبها عمدا و إختيارا و أما لو أتى به اضطرارا أو جهلا أو نسيانا فالكفارة على الباذل.

إجزاء الحج البدلي عن حجة الإسلام

- مسألة ٣٤ الحج البدلي مجز عن حجة الإسلام سواء بذل تمام النفقة أو متممها، و لو رجع عن بذله في الأثناء و كان في ذلك المكان متمكنا من الحج من ماله و جب عليه، و يجزيه عن حجة الإسلام إن كان واجدا لسائر الشرائط قبل إحرامه*، و إلا فاجزأؤه محل إشكال.

- * بل قبل أن يدرك المشعر.

لو عين مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها

- مسألة ٣٥ لو عين مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها فالظاهر عدم وجوب الإتمام عليه سواء جاز الرجوع له أم لا*، و لو بذل مالا ليحج به فبان بعد الحج أنه كان مغصوبا فالأقوى عدم كفايته عن حجة الإسلام، و كذا لو قال: «حج و على نفقتك» فبذل مغصوبا.

- *بل يجب عليه الإتمام لو كان التعيين من باب المصداق للكلية - بان كان البذل لما يكفي للحج و عين الباذل هذا المقدار باعتقاد كفايته - فى الصورة التى لا يجوز له الرجوع كما إذا نذر و لو انكشف عدم كفاية المقدار للحج بعد سفر المبدول له فعلى الباذل موؤنة العود و لو انكشف بعد احرامه فعليه موؤنة اتمام الحج.

اقترض و حج و علیّ دینک

- مسألة ۳۶ لو قال: «اقترض و حج و علیّ دینک» ففي وجوبه عليه نظر*، و لو قال: «اقترض لی و حج به» وجب مع وجود المقرض كذلك.

- *بل يجب عليه لأنه مستطيع مع وجود المقرض كذلك.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- مسألة ٣٧ لو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج بأجرة يصير بها مستطيعا وجب عليه الحج،
- و لو طلب منه إجارة نفسه للخدمة بما يصير مستطيعا لا يجب عليه القبول،
- و لو آجر نفسه للنيابة عن الغير فصار مستطيعا بمال الإجارة قدّم الحج النيابي إن كان الاستيجار للسنة الأولى، فإن بقيت الاستطاعة إلى العام القابل وجب عليه الحج لنفسه،
- و لو حج بالإجارة أو عن نفسه أو غيره تبرعا مع عدم كونه مستطيعا لا يكفيه عن حجة الإسلام.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- مسألة ٣٧ لو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج بأجرة يصير بها مستطيعا وجب عليه الحج،
- و لو طلب منه إجارة نفسه للخدمة بما يصير مستطيعا لا يجب عليه القبول،
- و لو آجر نفسه للنيابة عن الغير فصار مستطيعا بمال الإجارة قدّم الحج النيابي إن كان الاستيجار للسنة الأولى، فإن بقيت الاستطاعة إلى العام القابل وجب عليه الحج لنفسه،
- و لو حج بالإجارة أو عن نفسه أو غيره تبرعا مع عدم كونه مستطيعا لا يكفيه عن حجة الإسلام.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- (مسألة ٥٣): لو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج بأجرة يصير بها مستطيعاً وجب عليه الحج، و لا ينافيه وجوب قطع الطريق عليه للغير، لأن الواجب عليه في حج نفسه أفعال الحج، و قطع الطريق مقدّمة توصلية بأى وجه أتى بها كفى، و لو على وجه الحرام، أو لا بنية الحج، و لذا لو كان مستطيعاً قبل الإجارة جاز له إجارة نفسه للخدمة في الطريق، بل لو آجر نفسه لنفس المشى معه بحيث يكون العمل المستأجر عليه نفس المشى صح أيضاً، و لا يضر بحجّه، نعم لو آجر نفسه لحجّ بلدى لم يجز له أن يوجر (١) نفسه لنفس المشى كإجارته لزيارة بلديّة أيضاً، أمّا لو آجر للخدمة في الطريق فلا بأس و إن كان مشيه للمستأجر الأوّل فالممنوع وقوع الإجارة على نفس (٢) ما وجب عليه أصلاً أو بالإجارة.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- (١) لكن لو آجر نفسه لخصوصية المشى كالمشى معه فلا بأس.
(الخوئي).
- (٢) لا مقدمته. (الفيروزآبادي).

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- كما نص علي ذلك في الجواهر، قال (ره) في دفع إشكال أن السفر إذا كان واجباً بالإجارة كيف يكون حج الأجير مجزياً عن حجة الإسلام: «و يدفع: بأن الحج - الذي هو عبارة عن مجموع الأفعال المخصوصة - لم تتعلق به الإجارة، وإنما تعلقت بالسفر خاصة، و هو غير داخل في أفعال الحج ..». و نحوه: ما في المسالك و المدارك و غيرهما.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- و يظهر منهم التسالم على كون الحج عبارة عن الأفعال المخصصة، و ليس السفر منها و إنما هو مقدمة، فلا مانع من أن يكون واجباً لسبب آخر، أو مملوكاً عليه بعقد إجارة و نحوها.
- و يشكل: بأن ظاهر الآية الشريفة وجوب السفر، فان حج البيت - في الآية الشريفة - يراد منه الذهاب اليه و السعى نحوه، فيكون واجباً وجوباً نفسياً كسائر أفعاله. و إذا أجمل مبدأ السير فالقدر المتيقن منه السير من الميقات.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

• ثم استدل على ذلك في الجواهر بصحيح معاوية بن عمار عن الصادق (ع): «عن الرجل يمر مجتازاً - يريد اليمن أو غيرها من البلدان - و طريقه بمكة، فيدرك الناس و هم يخرجون الى الحج، فيخرج معهم إلى المشاهد، أ يجزيه ذلك عن حجة الإسلام؟ قال (ع): نعم» «١»،

• وصحيحه الآخر عنه (ع): «قلت لأبي عبد الله (ع): الرجل يخرج في تجارة إلى مكة، أو يكون له إبل فيكربها، حجته ناقصة أم تامة؟ قال (ع): لا بل حجته تامة» «٢»

• (١) (٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب وجوب الحج حديث: ٢ و ٤.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

• وخبر الفضل بن عبد الملك عنه (ع) قال: «و سئل عن الرجل يكون له الإبل يكرها فيصيب عليها، فيحج و هو كرى*، تغنى عنه حجته؟ أو يكون يحمل التجارة إلى مكة فيحج، فيصيب المال في تجارته أو يضع، تكون حجته تامة أو ناقصة؟ أو لا يكون حتى يذهب به الى الحج و لا ينوى غيره؟ أو يكون ينويهما جميعاً، أ يقضى ذلك حجته؟ قال (ع): نعم حجته تامة» «٣».

• *قوله فيصيب عليها، اي يصيب لأجل كرى الإبل مالا، و قوله (كرى) على وزن فعيل بمعنى المكارى، قوله يغنى عنه، سؤال انه هل يجزى عنه حجته، و قوله يحمل التجارة إلى مكة، أى ما يتجر به، و فى بعض النسخ: للتجارة، أى يحمل الإبل للتجارة.

• (٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب وجوب الحج حديث: ٥.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

• «١» ٢٢ بَابُ أَنَّ الْمُسْتَطِيعَ إِذَا حَجَّ جَمَالًا أَوْ أُجِيرًا أَوْ مُجْتَازًا بِمَكَّةَ أَوْ تَاجِرًا
أَجْزَأَهُ ذَلِكَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ نَوَى بِالسَّفَرِ غَيْرَ الْحَجِّ أَوْ الْحَجِّ وَغَيْرِهِ

• ١٤٢٣٣ - ٢ - «٥» وَ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع
الرَّجُلُ يَمُرُّ مُجْتَازًا - يُرِيدُ الْيَمْنَ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْبُلْدَانِ وَ طَرِيقُهُ بِمَكَّةَ -
فَيُذْرِكُ النَّاسَ وَ هُمْ يَخْرُجُونَ إِلَى الْحَجِّ - فَيَخْرُجُ مَعَهُمْ إِلَى الْمَشَاهِدِ -
أُجْزِيهِ ذَلِكَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ قَالَ نَعَمْ.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- ١٤٢٣٥ - ٤ - «٢» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع الرَّجُلُ يُخْرَجُ فِي تِجَارَةٍ إِلَى مَكَّةَ - أَوْ يَكُونُ لَهُ إِبِلٌ فَيُكْرِهَهَا حَجَّتُهُ نَاقِصَةً أَمْ تَامَةً - قَالَ لَا بَلَّ حَجَّتُهُ تَامَةً.
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ أَيْضاً بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ مِثْلَهُ «٣».

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- ١٤٢٣٦ - ٥ - «٤» وَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ ابْنِ سَمَاعَةَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ: وَ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الْإِبِلُ يُكْرِيهَا - فَيُصِيبُ عَلَيْهَا فَيُحِجُّ وَ هُوَ كِرَاءٌ تَغْنِي عَنْهُ حَجَّتَهُ - أَوْ يَكُونُ يَحْمِلُ التَّجَارَةَ إِلَى مَكَّةَ فَيُحِجُّ - فَيُصِيبُ الْمَالَ فِي تِجَارَتِهِ أَوْ يَضَعُ - تَكُونُ حَجَّتُهُ تَامَةً أَوْ نَاقِصَةً - أَوْ لَا يَكُونُ حَتَّى يَذْهَبَ بِهِ إِلَى الْحَجِّ وَ لَا يَنْوِي غَيْرَهُ - أَوْ يَكُونُ يَنْوِيهِمَا جَمِيعًا أَوْ يَقْضِي ذَلِكَ حَجَّتَهُ - قَالَ نَعَمْ حَجَّتُهُ تَامَةً.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- أقول: النصوص المذكورة لا تصلح للخروج بها عن ظاهر الآية الشريفة، فإن الصحيح الأول ظاهر في أن خروجه إلى المشاهد لم يكن بقصد غاية أخرى و إنما كان لمحض الحج.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- و أما الصحيح الثاني فإنما يدل على أن حجه - و هو كرى، أو يحمل التجارة إلى مكة - صحيح، و هو لا يقتضى خروج السير من الميقات عن الحج، و عدم لزوم التعبد و التقرب به. لأن وقوع العمل على وجه العبادة يتوقف على صدوره عن داعى القربة على نحو يكون ذلك الداعى صالحاً للاستقلال فى الداعوية، و ذلك لا ينافى وجود داع آخر اليه صالح للاستقلال فى الداعوية. نعم إطلاقه يقتضى الصحة و إن كان داعى القربة تبعياً. لكن الإطلاق المذكور ليس بحد يصلح للخروج به عن ظاهر الآية، لقرب حمل الكلام على أنه فى مقام نفى مانعية الضميمة.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- و أما الخبر الثالث فحملة على ذلك أقرب، فإن قول السائل: «و لا ينوى غيره» ظاهر في ذلك جداً. مضافاً إلى ضعف سنده بالإرسال، كما عرفت في مبحث البذل.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- فان قلت: المراد من الآية الشريفة وجوب السفر الى البيت وجوباً غيرياً، نظير قوله تعالى: (فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً* ..) «المائدة: ٧» فإنه لا ريب في عدم وجوب السعي إلى التراب وجوباً نفسياً.
- قلت: إذا كان المراد من آية التيمم ذلك - لقرينة في الكلام، وهي قوله تعالى: (ما يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ..)

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- ضرورة: أن التطهير إنما يكون باستعمال التراب لا بالسعي إليه. أو لقرينة خارجية من إجماع و غيره - فهو لا يقتضى حمل الأمر في المقام عليه، لعدم القرينة عليه. و لا سيما و كون الوجوب النفسى هو الموافق للارتكاز العقلائى، فإن السعى إلى بيوت أهل الشأن مظهر من مظاهر العبودية. فلاحظ.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- و المتحصل مما ذكرنا: أن البناء على عدم جزئية السفر الى البيت في الواجب النفسى و أنه مقدمة لا غير خلاف ظاهر الآية، و ليس ما يقتضى الخروج عنه، فالبناء على الأخذ بظاهر الآية متعين.
- و على هذا لا يجوز وقوع السفر من الميقات إلى مكة على وجه لا يقتضى تقرب المحرم - بأن يكون مملوكاً لغيره بالإجارة و نحوها - أو ملكاً له لكن على نحو لا يكون مقرباً - بأن كان حراماً - أو وقع قهراً أو غفلة - كما إذا أحرم و عزم على ترك السفر فقهر على ذلك، أو نام فحملة شخص حتى أوصله إلى مكة - أو كان رياء و نحو ذلك.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- نعم لا يضر إذا وقع فيه نوم أو غفلة مع عزمه عليه، ضرورة الاجتراء به حينئذ.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- ثمَّ إنَّ الإجارة للخدمة لا تقتضى امتناع التعبد بالسفر، إذ وجوب الخدمة المملوكة بالإجارة و إن اقتضى وجوب السفر. لكن لا مانع من التعبد به من جهة وجوب الحج، فيكون السفر واجباً بالإجارة غيرياً، و واجباً بالاستطاعة نفسياً.
- و لا مانع من اجتماع الوجوبين، و لا من التقرب بهما معاً إذا كان كل واحد من الأمرين الغيرى و النفسى صالحاً للاستقلال بالداعوية إلى فعل الواجب، فلا مانع من وجوب حج الإسلام على الأجير إذا كان مال الإجارة كافياً فى حصول الاستطاعة.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- أما إذا كان السفر بنفسه مستأجراً عليه، فيكون مملوكاً للمستأجر. وحينئذ لا يمكن التقرب به، لأنه مملوك لغير الفاعل، فيمتنع أن يتقرب بالفعل الراجع لغيره. وحينئذ يمتنع أن يجب عليه حج الإسلام، فتكون الإجارة مانعة من حصول الاستطاعة على كل حال.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- قال في الشرائع: و لو استوجر للمعونة على السفر و شرط له الزاد و الراحلة أو بعضه و كان بيده الباقي مع نفقة أهله و جب عليه و اجزاء عن الفرض إذا حج عن نفسه (انتهى).

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- و قد يورد عليه - كما في المدارك تبعا للمسالك - بان الوصول إلى مكة و المشاعر قد صار واجبا على الأجير بالإجارة، فكيف يكون مجزيا عن حجة الإسلام، و ما الفرق بينه و بين ناذر الحج في سنة معينة إذا استطاع في تلك لحجة الإسلام، حيث حكموا بعدم التداخل.
- (و أجاب عنه) بان الحج الذي هو عبارة عن مجموع الأفعال المخصوصة لم تتعلق به الإجارة، و انما تعلقت بالسفر خاصة، و هو غير داخل في أفعال الحج، و هذا بخلاف نذر الحج في السنة المعينة، فإن الحج نفسه يصير واجبا بالنذر فلا يكون مجزيا عن حجة الإسلام لاختلاف السببين (انتهى).

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- و مبنى الاشكال هو دخول السير الى الحج فى أفعاله، و مع وجوبه بالإجارة لا يصح وقوعه فى أفعال حجة الإسلام، فلا يقع عنها، و مع عدم وقوعه عنها فلا يجزى حجة هذا عن حجة الإسلام (و مبنى الجواب) هو المنع عن دخول السير فى أفعال الحج، فإن أول أفعاله الإحرام، و المستظهر من الأصحاب التسالم على كون الحج من أول الإحرام، و عدم كون السفر من أفعاله و انما هو مقدمة له و انه عند تحقق شرائط الوجوب يصير واجبا بالوجوب المقدمى، و حيث ان الوجوب المقدمى توصلى و جب لأجل الوصول إلى ذى المقدمة فلا مانع من ان يكون واجبا بوجوب آخر بسبب آخر كالنذر و الإجارة و نحوهما أو كان محرما لاجتماع الواجب التوصلى مع جميع ذلك.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- (و استشكل عليه في المستمسك) بان ظاهر الآية الشريفة وجوب السفر فان حج البيت في الآية الشريفة يراد منه الذهاب اليه و السعي نحوه فيكون واجبا وجوبا نفسيا كسائر أفعاله، و إذا أجمل مبدء السير فالقدر المتيقن السير من الميقات (انتهى) و أوضحه في دليل الناسك ببيان أو في، حيث يقول ان ظاهر قوله تعالى «حجُّ البَيْتِ» قصد البيت و السير اليه، فيكون السير من الميقات جزء من الحج الواجب*.

- *دليل الناسك - تعليقة وجيزة على مناسك الحج (للنائيني)، ص:

٤٩

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- (و لا يخفى ما فيه) لمنع ظهور الآية المباركة في كون الحج هو الذهاب إلى أداء المناسك بحيث يكون الذهاب واجبا نفسيا، بل هي نظير قوله تعالى فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً، إذ من الواضح ان القصد الى الصعد الطيب ليس واجبا نفسيا للتيمم، و الأمر به في الآية لأجل التمهيد الى بيان متعلق الواجب، لانه هو الواجب أو جزء من اجزاء الواجب، و هكذا في اتيان الحج، فان الحج بالمعنى اللغوي ليس ما أريد نفس=ا، و انما أمرهم الله سبحانه بقصد البيت لاداء تلك المناسك المعلومة.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- (و الشاهد علي ذلك) قوله تعالى وَ أذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، فَإِنَّ الْأَذَانَ إِلَى الْحَجِّ هُوَ الْأَذَانُ إِلَى الْحَجِّ الْمَصْطَلَحِ الشَّرْعِيِّ، أَعْنَى الْمُنَاسِكِ الْمَعْهُودَةِ، وَ كَذَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الْآيَةِ مِمَّا ذَكَرَ فِيهِ لَفْظُ الْحَجِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ، وَ قَوْلِهِ تَعَالَى فَمَنْ تَمَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَ قَوْلِهِ تَعَالَى فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ وَ قَوْلِهِ تَعَالَى الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَ لَا فُسُوقَ وَ لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- مع انه على تقدير كون الذهاب واجبا نفسيا فلا وجه لإجمال مبدء السير و الأخذ بالقدر المتيقن و جعله السير من الميقات، إذ لو تم ظهور الآية في الذهاب الى البيت يكون الظاهر منها كون مبدء السير هو المحل الذي يكون فيه المكلف من وطنه أو المحل الذي حصلت له الاستطاعة فيه، و يلزم حينئذ ما لا يمكن الالتزام به و لم يقل به احد من كون ذهاب المكلف من بلده من جملة أعمال الحج و من الواجبات النفسية للحج.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- (و الحاصل) ان تسالم الأصحاب على كون أول أعمال الحج هو الإحرام و وقوع نظير التعبير في آية التيميم و كون الحج الواجب في بقية الايات و الروايات هو مجموع مناسك أولها الإحرام كاف في حصول القطع بكون وجوب القصد و الذهاب في الآية وجوبا مقدما لا نفسيا.

آجر نفسه للخدمة فى طريق الحج

- (فالأقوى) كما عليه الأصحاب خروجہ من أفعال الحج و مناسكہ و عليه فلو آجر نفسه للخدمة فى طريق الحج بأجرة تحصل له بها الاستطاعة و جب عليه الحج و كان حجه حج الإسلام، من غير فرق بين كون الأجرة جميع ما به يصير مستطيعاً أو كان متممة بأن كان له مقدار من المال الذى إذا انضم إلى الأجرة تحصل له بمجموعهما الاستطاعة.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- (و مما ذكرنا ظهر) انه لو كان مستطيعا قبل الإجارة جاز له اجارة نفسه للخدمة في الطريق، حيث ان عمله الذي يقع الإجارة عليه ليس من اعمال الحج، التي تجب عليه بالاستطاعة، فلا يكون واجبا نفسيا ضمنيا، و لا واجبا مقدميا، حيث ان خدمته للمستأجر ليست من مقدمات الحج، كما هو ظاهر.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- و قد استدل صاحب الجواهر (قده) لحصول الاستطاعة بالأجرة على الخدمة في طريق الحج بجملة من الاخبار (كصحيح معاوية بن عمار) المروى في الكافي و الفقيه عن الصادق عليه السلام عن الرجل يمر مجتازا يريد اليمن أو غيرها من البلدان و طريقه بمكة فيدرك الناس و هم يخرجون الى الحج فيخرج معهم الى المشاهد، أ يجزيه ذلك عن حجة الإسلام، قال نعم

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- (و الصحيح الآخر له) المروى في الكافي و الفقيه أيضا عنه عليه السلام عن الرجل يخرج في تجارة إلى مكة أو يكون له إبل فيكربها، حجته ناقصة أم تامة، قال عليه السلام لا، بل تامة (و خبر الفضل بن عبد الملك) المروى في الكافي عن الصادق عليه السلام و فيه: و سئل عن الرجل يكون له الإبل يكرها، فيصيب عليها فيحج و هو كرى «١»- يغني عنه حجته؟ أو يكون يحمل التجارة إلى مكة فيحج فيصيب المال في تجارته أو يضع «٢» أو يكون حجته تامة أو ناقصة؟ أو لا يكون حتى يذهب إلى الحج و لا ينوي غيره، أو يكون ينويهما جميعا، أ يقضى ذلك حجته؟ قال عليه السلام نعم حجته تامة.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

(١) قوله فيصيب عليها، اي يصيب لأجل كرى الإبل مالا، و قوله (كرى) على وزن فعيل بمعنى المكارى، قوله يغنى عنه، سؤال انه هل يجزى عنه حجته، و قوله يحمل التجارة إلى مكة، أى ما يتجر به، و فى بعض النسخ: للتجارة، أى يحمل الإبل للتجارة.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

• (٢) و قوله (أو يضع) أي يخسر و لا يرجح، و قوله (أو يكون حجته تامة أو ناقصة) الظاهر ان «أو يكون» بالهمزة و الواو و المفتوحتين، يعني هل تكون حجته تامة أو ناقصة و معنى كونها ناقصة أي لها ثواب لا كثواب الحج التام، و معنى قوله (أو لا يكون حتى يذهب إلى الحج و لا ينوي غيره) شق ثالث في السؤال أي لا يكون حجه صحيحاً أصلاً لا تاماً و لا ناقصاً حتى تكون نيته في الذهاب إلى الحج خالصة.

• مصباح الهدى في شرح العروة الوثقى، ج ١١، ص: ٤٣٢

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- (و الانصاف) عدم دلالة هذه النصوص على ما نحن فيه، إذ ليس موردها من آجر نفسه للخدمة و حصلت له الاستطاعة بالأجرة، بل موردها من خرج للتجارة أو ليكرى إبله و لم يكن خروجه للحج خالصا، و الظاهر ان وجهة السؤال الى عدم كون خروجه بقصد الحج خالصا، و اين هذا ممن يوجر نفسه للخدمة فيكون أجييرا للغير في الذهاب إلى مكة و المشاعر، و ذلك للفرق بينهما من جهة ان مورد الروايات من يخرج بحريته من غير ان يكون أجييرا لغيره، و مورد البحث هو الأجير، فوجهة الجواب في هذه النصوص الى عدم اشتراط قصد الحج حين خروجه من منزله و انه إذا أدرك الخارج لغير الحج الموسم فحج معهم تكون حجته تامة.

آجر نفسه للخدمة فى طريق الحج

- هذا كله إذا تعلق الإجارة بالخدمة فى طريق الحج، واما لو أجر نفسه للمشى مع المستأجر فى طريق الحج بحيث يكون مورد الإجارة نفس المشى لا الخدمة فعلى المختار من خروج السفر عن أفعال الحج لا إشكال فى اجزاء حجه عن حجة الإسلام إذا صار مستطيعا بما يأخذه من الأجرة، و على القول بدخوله فى أفعال الحج فالظاهر عدم حصول الاستطاعة به، لخروج تلك القطعة من أفعال الحج عن تحت قدرة المكلف بصيرورتها ملكا للمستأجر بعقد الإجارة فىكون كما لو أجر نفسه للحج فى سنة معينة و صار باجرها مستطيعا فإنه لا يجزى حجة فيها عن حجة الإسلام.

آجر نفسه للخدمة في طريق الحج

- (و مما ذكرنا ظهر) حكم ما أجر نفسه لحج بلدى فإنه لا يجوز ان يوجر نفسه لنفس المشى لخروج المشى عن سلطنته و كونه مملوكا لمن استأجره للحج البلدى، و كذا لا يجوز ان يوجر نفسه للزيارة البلدية فى هذا السفر، فإن الزيارة البلدية عبارة عن المشى إليها مع إتيان الزيارة، و المفروض خروج المشى عن سلطنته بإجارة الحج البلدى مع وحدة الطريق، و اما لو أجر نفسه للخدمة فى الطريق فلا إشكال فى الصحة، لأن نفس المشى للمستأجر الأول، و الخدمة فى حال المشى للمستأجر الثانى، فلم تقع الإجارة الثانية على نفس ما تعلق به الإجارة الاولى، و الله الهادى.